Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

Journal of University Studies for inclusive Research

Vol.1 , Issue 1 (2022), 2315- 2343

USRIJ Pvt. Ltd.,

تصوّر مقترح لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة

حنان صلاح قاري

ماجستير سياسات تربوية، قسم أصول التربية، كلية التربية

جامعة طيبة، المدينة المنورة المملكة العربية السعودية

Hanan.sq19@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى وضع تصوّر مقترح لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بغرض تحقيق أهداف الدراسة. كما استخدمت الدراسة استبانة محكمّة تناولت المحاور الثلاث وركّزت على: واقع إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة، وأي المراحل الدراسيّة المناسبة لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة، وتوفّر متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة. حيث تم تطبيق أداة الدراسة الميدانيّة على عيّنة عشوائية طبقيّة من معلّمين ومعلّمات المرحلة الابتدائيّة والمتوسّطة بالمدينة المنورة، وبلغ عددهم (384) معلّم ومعلّمة.

وتوصّلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمّها: وافق أفراد عيّنة الدراسة على إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة بدرجة كبيرة جدا، بالإضافة إلى أن نصوص إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة للوثائق الدوليّة موائمة بدرجة كبيرة جداً، كما أن أكثر متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة بناء على الخبرات والتجارب تتمثّل في عقد دورات تدريبية متوافقة مع احتياجات المعلّم حسب المعايير الدوليّة لتغطية كافّة الجوانب، أن أقل متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة بناءً على الخبرات والتجارب تتمثّل في فرض النظام التعليمي إجراءات صارمة في حال عدم حرص أولياء الأمور على التحاق أبنائهم للمدارس.

الكلمات المفتاحية: إلزاميّة التعليم، التعليم الإلزامي، إقرار إلزاميّة التعليم، السياسة التعليميّة.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

A Proposal for Compulsory Education Enforcement in the Kingdom of Saudi Arabia from Primary and Intermediate School Teachers

Hanan S. Qari

Abstract

The study aimed at proposing enforcing compulsory education in the Kingdom of Saudi Arabia from the perspectives of primary and intermediate school teachers. The study employed descriptive and analytical approaches to achieve the study objectives. Using a refereed questionnaire, the study dealt with and focused on three elements: the reality of compulsory education in the Kingdom, appropriate educational stages for enforcing compulsory education in the Kingdom, and the availability of requirements for enforcing compulsory education. The tool was distributed among a random sample of (384) male and female primary and intermediate school teachers in Medina. Study results included; surveyed individuals completely agree with the enforcement of compulsory education in the Kingdom and that compulsory education scripts in the Kingdom are fully compatible with international standards. Based on experiences and experiments, the main requirements for enforcing compulsory education in the Kingdom include implementing training courses to meet teacher needs according to the international standards to cover all aspects. Minor requirements for the enforcement are represented in imposing strict measures by the educational system in cases where parents are not keen on enrolling their children in schools.

Keywords: Mandatory Education, compulsory education, Enforcing Compulsory Education, Educational Policy.

المقدّمة

تحدّد السياسة التعليميّة إطار التعليم وفلسفته وأهدافه. فلا يمكن لأي مجتمع أن ينهض دون سياسة تعليميّة، لها مرجعيّة مجتمعيّة، أي لها رؤية معبرة عن المجتمع وأيدولوجيته.

ومن الأهداف التي يجب أن تنطلق منها السياسة التعليميّة بصفة عامّة، توفير التعليم لكل مواطن يبلغ سن الالتحاق بالمدرسة، وأن يكون التعليم في مراحله الأولى على الأقل مجاناً. وكذلك أن يكون هناك حد أدنى من السنوات التي يقضيها الناشئ في التعليم إجبارياً بحسب بعض الفلسفات التربوية وذلك قبل خروجه لمعترك الحياة، وحدث اتفاق عالمي على أن هذا من حقوق الإنسان (الألمعي،2009، ص53).

كما يواصل صنّاع السياسات التعليميّة في جميع أنحاء البلاد دراسة متطلّبات التعليم الإلزامي وما يضمن تحقيقه. واعتبرت الدول التعليم الإلزامي حقاً إنسانياً، بل واجباً عليها تعليم أبنائها في سن الإلزام. ومن هنا تأتي أهميّة توفير الدولة للتعليم الإلزامي لكل الأفراد كحد أدنى للتعليم باعتباره واجباً على الدولة (عبده، 2013).

ولذلك تنص كثير من الدول المتقدّمة في سياستها التعليميّة على "إلزاميّة التعليم المتوسّط، والبعض يمد فترة الإلزام إلى نهاية التعليم الثانوي. ويتعلّق بذلك مجّانيّة التعليم، حيث تنص الكثير من السياسات التعليميّة على مجّانيّة التعليم العام حتى يستفيد منه جميع أفراد المجتمع" (حسين، 2006، ص101).

وتعترف العديد من التشريعات الدوليّة والإقليميّة والوطنيّة بالحق في التعليم. حيث أشارت منظّمة الأمم المتّحدة (1948م) من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أقر لأول مرة في الأمم المتّحدة، والذي ينص على ضرورة أن يكون التعليم متاحا للجميع وإلزامياً، على الأقل في المراحل الابتدائيّة والأساسيّة.

وقد حرص إعلان إنشيون Inchon Declaration Education ((2015 بجمهورية كوريا في الفترة الممتدة من 19 إلى 22 مايو، بشأن التعليم بحلول عام 2030 على التأكيد على إعلان التعليم للجميع في جومتيين عام 1990م. ومن أبرز ما تضمّنه إمكانيّة الانتفاع بموجب التعليم من خلال ضمان توفير اثني عشر عاماً من التعليم الابتدائي والثانوي الجيّد المجّاني المموّل من الأموال العامّة منها تسعة أعوام على الأقل من التعليم الإلزامي مع التشجيع على توفير عام واحد على الأقل من التعليم قبل الابتدائي الجيّد والمجّاني والإلزامي.(UNESCO,2015)

كما عقد مؤتمر للتعليم الإلزامي المجّاني للبلاد العربيّة في القاهرة في ديسمبر 1954م، شاركت فيه بعض الدول العربيّة وبالتعاون مع جامعة الدول العربيّة ومنظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). وقد تم مناقشة قضايا التعليم الابتدائي وضرورة سن قوانين بإلزاميّته، وتناول المشاركون في المؤتمر مشكلة إلزاميّة التعليم من جوانبها المختلفة من حيث: الأهداف، المناهج والمواد، والإدارة والتمويل وإعداد المعلّم.

وقد خرج هذا المؤتمر بمائة وواحد وتسعون (191) توصية بشأن الإلزام والمستلزمات المساعدة على تنفيذه. من أبرزها: ربط تعميم وإلزاميّة التعليم الابتدائي بجهود محو الأميّة، ووضع خطط شاملة لتعميم التعليم الإلزامي المجّاني. وقد كان هذا المؤتمر وما تبعه من ندوات ولجان متخصّصة بداية عمليّة باتجاه سن قوانين للتعليم الإلزامي في معظم البلاد العربيّة (نصار، 200).

وكما حدّد ديفي وستيفس Diffey and Steffes (2017) أن تطبيق إلزاميّة التعليم من المبادئ الهامّة التي تنص عليها الكثير من السياسات التعليميّة في الدول المتقدّمة. ويواصل في جميع أنحاء البلاد، صنّاع السياسات دراسة متطلّبات العمر للتعليم المجّاني والإلزامي لضمان حصول الطلبة على فوائد التعليم المبكّر، وذلك من خلال تمديد الفترة العمريّة للتعليم المجّاني لدعم برامج التعلّم المبكّر، وإشراك الأسر في دعم الطلبة، وتطوير أنظمة البيانات لإنشاء مؤشّرات الإنذار المبكّر للطلبة المعرضين لخطر التسرّب، ووضع سياسات لمنع التسرّب، ويمكن من خلال هذه السياسات أن تضمن حق الحصول على التعليم للجميع.

وفي السياق ذاته أجرى العساف (2019) دراسة حول إلزاميّة التعليم بين التشريع الأردني والمعايير الدوليّة. ومن أبرز نتائج الدراسة: تكفّل الدستور الأردني الحق في التعليم لجميع الأردنيين في حدود إمكانيات الدولة، وتوسيع الدستور الأردني نطاق إلزاميّة التعليم من مرحلة التعليم الابتدائي إلى مرحلة التعليم الأساسي، ينطوي التعليم الإلزامي على ثلاث سمات أساسيّة وهي: توافره وإمكانيّة الالتحاق به وإمكانيّة القبول وقابليته للتكيّف.

وأشارت دراسة ميهان (2014) إلى الكشف عن قانون التعليم الإلزامي في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتّحدة الأمريكية، والكشف عن مكونات قانون التعليم الإلزامي، بما في ذلك العوامل التاريخيّة والجوانب الاجتماعيّة ومحاولات تعديل القانون. وتم استخدام طريقة البحث القانوني لشرح آلية وأسباب وضع قانون التعليم الإلزامي في الولاية بنسلفانيا ولماذا يتغيّر بمرور الوقت. وتم ذلك من خلال تحليل القضايا القانونيّة المتعلّقة بالتعليم الإلزامي، وجميع المشاريع ذات الصلة

بالموضوع. من أبرز نتائج الدراسة: وضع إجراءات تشريعيّة مقترحة لتعديل العمر المناسب لإلزاميّة التعليم حيث يصبح من عمر ست سنوات إلى سبعة عشر عاماً.

ويلاحظ أن التعليم الإلزامي المتعارف عليه في المملكة العربيّة السعوديّة غير مطبّق بمدلوله ومفهومه. وهذا ما أشارت إليه دراسة عون (2015) وذلك لوجود بعض المعوّقات التي تحول دون تنفيذه. ولعل أهمّها الظروف السكانيّة من حيث النشاط السكاني والمساحة التي تشملها المملكة بالإضافة إلى حجم الفئات العمريّة المقابلة لسن الإلزام التي تمثّل ضخامة قد تزيد بمعدّلها عن كثير من الدول العربيّة ودول العالم النامي. بالإضافة إلى عدم توافر الإحصاءات الدقيقة عن تقسيم السكّان حسب الفئات العمريّة بحيث يمكن من خلالها تقدير حجم خطّة إلزاميّة التعليم. فالتعليم في المملكة العربيّة السعوديّة غير إجباري، ولكنه متاح للجميع. وتتولّى الحكومة الصرف عليه من خلال وزارة التعليم بجميع مراحله، كما أنها تعطي مكافآت تشجيعيّة في بعض أنواعه.

ومن هذا المنطلق، يهتم البحث الحالي بالتركيز على وجهات نظر من هم في الميدان من معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة، حول نصوص إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة التي يكتنفها الغموض. والتوصّل إلى رؤى مقترحة قد تسهم في وضع سياسات إجرائيّة لإقرار إلزاميّة التعليم.

مشكلة الدراسة

تتمثّل مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من أن المملكة العربيّة السعوديّة تصب اهتمامها في العمليّة التعليميّة من خلال بذلها للجهود والخطط التطويرية، إلا أن سياسة وقوانين التعليم لا تظهر أن التعليم إلزامي على الجميع حتى بعد مرور الكثير من عمليّات التطوير والإصلاح.

وما ورد في المادة مئة وثلاثة وعشرون التي تنص على إنشاء مدارس في القرى الصغيرة والمتقاربة، ويراعي فيه أن تفتح المدارس في مناطق وسطية مناسبة ينقل إليها الطلبة من القرى المجاورة، يشمل معنى ضمني يشير إلى أن الدولة توفّر التعليم بحسب استطاعتها.

ويتّضح ممّا سبق، أن نصوص إلزاميّة التعليم ليست واضحة وغير كافية ويكتنفها الغموض. وقد يكون ذُكر بشكل أو آخر، ولكن ليس بشكل واضح يلزم جميع أفراد المجتمع. وجاءت هذه الدراسة لمحاولة استكشاف ما الذي يمكن أن يبُنى على ذلك من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة.

وللتصدّي للمشكلة، تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما التصوّر المقترح لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة؟

وتتفرّع منه الأسئلة التالية:

1- ما مدى موائمة نصوص إلزاميّة التعليم في الوثائق الدوليّة للمملكة العربيّة السعوديّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة؟
2- ما المراحل الدراسيّة المناسبة لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة؟
3- ما متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة بناء على الخبرات والتجارب الدوليّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الهدف الرئيس: وضع تصوّر مقترح لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة، وتتفرّع منه الأهداف التالية:

- الوقوف على نصوص إلزاميّة التعليم في الوثائق الدوليّة ومدى موائمتها للمملكة العربيّة السعوديّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة.
- تحديد المراحل المناسبة لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة.
- الكشف عن المتطلّبات الأساسيّة لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة.

أهميّة الدراسة

أولاً: الأهميّة النظريّة

- من الممكن أن تساعد هذه الدراسة في الوقوف على أساسيات يستند إليها عند تطبيق إلزاميّة التعليم.
- إثراء للمكتبة التربويّة بما يخص إلزاميّة التعليم في المملكة العربيّة السعوديّة.

- الوقوف على المتطلّبات الأساسيّة والوثائق الدوليّة لإلزاميّة التعليم تعتبر من الموضوعات الجديدة في المملكة العربيّة السعوديّة كمدخل لإصلاح التعليم وتطويره.

ثانياً: الأهميّة التطبيقيّة:

- قد توجّه هذه الدراسة أنظار القائمين على صنع السياسات التعليميّة نحو إلزاميّة التعليم.
- تقديم التصوّر المقترح الذي يمكن الاستفادة منه في إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة.
- إفادة الجهات المسئولة عن متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة.

مصطلحات الدراسة

السياسات التعليميّة Educational Polices

ذكر الألمعي (2009) أن السياسة التعليميّة هي: "مجموعة من الأسس والأهداف والمبادئ والمعايير التي تحدّد الإطار العام لمسيرة التعليم في بلد ما وفق عقيدته، ومبادئه، وتوجّه حركته في المجتمع لبناء الأجيال التي تساهم في صنع وتحقيق التنميّة للمجتمع" (ص42).

عرّفها رايو وزانتين Rayou and Zanten (2015) أنها عبارة عن برامج تم تطويرها من قبل السلطات العامّة، مستنيرة بالقيم والأفكار، وموجّهة إلى الجهات الفاعلة في مجال التعليم، ويتم تنفيذها من قبل الإداريين والمهنيين التربويين.

إلزاميّة التعليم Compulsory Education

عرف البالومي (2004) إلزاميّة التعليم بأنها:

تمكين جميع الأطفال في سن الدراسة من الحصول على تعليم أساسي منسجم مع احتياجاتهم ذو أثر فعّال في حياتهم يحقق لهم النمو السليم والتكوين المتوازن يقيهم شر العثرات ويجنّبهم عوامل الفشل ويحد من تسرّبهم، ويضمن استمرار الطفل في الدراسة على الأقل حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي المحدّدة سلفاً (ص. 23).

وتعرّف الباحثة إلزاميّة التعليم إجرائياً: هو التحاق الفرد والتزامه بالتعليم بحكم القانون أو السياسة في الفترة التي حدّدتها الدولة طبقاً لإمكاناتها.

الإطار النظري

أولاً: إلزامية التعليم

ذكر كل من إسماعيل (2011)، وحسين ويوسف (1998)، وشعلان (1981)، وفضل (1995)، وهارمون Harmon (2017) أن من أهداف التعليم الإلزامي: إكساب المتعلّمين أدوات المعرفة الأساسيّة، وتنميّة الشعور بالاعتزاز بالهويّة الثقافيّة، واكساب المتعلّمين مهارات النقد البناء، وتعزيز الإيجابيّة، والتعاونيّة، والابتكار، تأصيل المهارات، واحترام الأعمال اليدوية، مع تزويده بالمهارات العلميّة الوظيفية.

يرى هارمون Harmon (2017) أن قوانين التعليم الإلزامي هي أداة سياسيّة لتحقيق مشاركة أكبر في التعليم، لا سيما من الفئات المهمّشة. إن رفع متطلّبات التعليم الإلزامي يجبر الطلبة على البقاء في المدرسة، وهو أمر له مغزى على المدى البعيد من حيث الانخراط في سوق العمل.

ومن الأثر المستهدف في سياسات إلزاميّة التعليم، رفع مستوى متوسّط التعليم لدى السكان ورفع العائدين الاقتصادي والاجتماعي. وذلك من خلال رفع الحد الأدنى من مستوى التعليم حيث يمكن أن يكون توجّها سياساً أكثر كفاءة. حيث تعتبر عوائد التعليم طويلة الأجل وأكثر قيمة من الخيارات الفورية المكاسب التي يتّخذها البعض عوضاً عن الاستثمار في التعليم، لذلك يميل صانعو السياسات التعليميّة إلى تشجيع الخيارات التعليميّة بدلاً عن غيرها.(Edo et al.,2017)

وفي ذات السياق، نجد من الأمور الهامّة لتحقيق سياسة التعليم الالزامي توفير عدد كاف من المدارس وتوزيعها بشكل متساوي لتلبية عدد طلبة السن الإلزامي تجنباً لاكتظاظ الفصول بالتلاميذ ممّا يعيق عمليّة التعلّم بفاعلية.

كما أن هناك اعتبارات سياسيّة تضمن حصول جميع الطلبة على حق الوصول إلى التعليم العام وذلك من خلال تمديد عمر التعليم المجّاني بدءاً من برامج التعليم المبكّر، وإشراك الأسر والمجتمع في دعم عمليّة التعلّم، وتطوير أنظمة البيانات وإنشاء مؤشّرات إنذار مبكّرة وأنظمة لدعم الطلبة المعرضين لخطر التسرّب، واستخدام سياسات منع التسرّب، ومواءمة متطلّبات العمر الإلزامي لتتناسب مع متطلّبات العمر للتعليم المجّاني .(Diffey &Steffes, 2017)

كما نلاحظ الاهتمام الذي بدأ يتوالى على المملكة بشأن فرض العقوبات على أولياء الأمور الذين يمنعون أبنائهم عن التعليم حتى في الفترة الحاليّة في التعليم عن بعد. حيث صرحت النيابة العامّة على ضمان التعليم عن بعد للأطفال بأن يتمتّع الطفل بحق التعليم، وينعم بتوفير كافّة

الإمكانات لممّارسة وحماية هذا الحق، ومن ذلك ضمان التعليم عن بُعد عبر المنصات المخصّصة لهذا الشأن. ويلتزم والد الطفل أو حاضنه أو من يقوم مقامهما بإلحاق الطفل بالمدرسة ويحظر على أي منهم التسبب في انقطاعه عن التعليم (جريدة الرياض، 2021).

ثانياً: الأساس الدولي في إلزاميّة التعليم

يتمثّل المقصود بإلزاميّة التعليم وفقا للمعايير الدوليّة في أن عنصر الإلزام يهدف إلى "إبراز عدم أحقيّة الآباء والأوصياء والدولة في النظر إلى القرار المتعلّق بإتاحة التعليم الابتدائي للطفل على أنه قرار اختيارياً، وأن ذلك يتضمّن أيضاً التشديد على حظر التمييز في إتاحة التعليم على أساس الجنس. ويؤكد على أن التعليم المتاح يجب أن يكون كافياً من حيث النوعيّة ووثيق الصلة باحتياجات الطفل، ويجب أن يعزز تنفيذ حقوق الطفل الأخرى" (لجنة الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، 1999، فقرة 6).

من المسلم به على نطاق واسع أن التعليم هو حق للبشر. وبالتالي فإن الحصول على التعليم الإلزامي هو أدنى حق للمواطنين ويصبح ضمان التعليم الإلزامي التزامًا على الدولة. وتختلف تطوّرات التعليم الإلزامي في مختلف البلدان مع بعضها البعض بسبب الاختلاف في الخلفية الاجتماعيّة والثقافيّة .(Jin & Zhang, 2008)).

ثالثاً: تجارب دوليّة في إلزاميّة التعليم:

أولاً: نظام التعليم الإلزامي في فنلندا

التعليم الإلزامي في فنلندا حق لكل طفل بلغ السابعة من عمره من خلال المدرسة الشاملة، والتي تغطي كافّة أنحاء فنلندا. مدة التعليم الإلزامي في فنلندا تتكوّن من المرحلة الابتدائيّة والثانويّة الدنيا ومدتها تسع سنوات مثل معظم دول العالم، وتتميّز بأنها متاحة للجميع بشكل مجّاني دون تمييز من أي نوع (الدخيل،2015).

ثانياً: نظام التعليم الإلزامي في سنغافورة

تم إنشاء لجنة التعليم الإلزامي The Committee on Compulsory Education (CCE) لمناقشة والبحث عن قضايا التعليم وإلزاميّته.

تبدأ مراحل التعليم في سنغافورة من المرحلة التمهيدية التي لا تعد إلزاميّة، ثم تليها المرحلة الابتدائيّة التي يتراوح عمر التلميذ فيها 6-12 سنة، ومدة الدراسة فيها ست سنوات، وهي إلزاميّة

ومجّانيّة. ثم ينتقل بعدها إلى مرحلة الثانوي بعد أداء امتحان إتمام الشهادة الابتدائيّة Primary school Leaving Examination (PSLE) (Roungchai, 2010).

ثالثاً: نظام التعليم الإلزامي في اليابان

تقر السياسات التعليميّة في اليابان، من القانون الأساسي للتعليم، على إلزاميّة التعليم لمدة تسع سنوات مقسّمة على مرحلتين دراسيتين؛ الابتدائيّة والمتوسّطة. ومن أجل ضمان توفيره، فإن الحكومات المحليّة والوطنيّة مسؤولة عن تنفيذ التعليم الإلزامي من خلال تقاسم الأدوار والتعاون المتبادل بينهم .(Basic Act on Education,2006)

رابعاً: نظام التعليم الإلزامي في الإمارات العربيّة المتّحدة

يعتبر التعليم حق لكل مواطن إماراتي. ويتم توفيره وتكفلّه من قبل الدولة في كافّة المدارس والمؤسسات التعليميّة الحكوميّة. وقد أصدرت الحكومة الإماراتية قانون إلزاميّة التعليم عام 2012م، وينص القانون على أن "التعليم حق لكل مواطن توفّره الدولة مجاناً في المدارس والمعاهد الحكوميّة، ويكون إلزامياً لكل من أكمل ست سنوات. ويظل الإلزام قائماً حتى نهاية التعليم أو بلوغ سن الثامنة عشر (18) أيهما أسبق لتشمل إلزاميّة التعليم كافّة المراحل حتى المرحلة الثانويّة(الأحمدي,2021).

خامساً: نظام التعليم الإلزامي في المملكة الأردنيّة الهاشمية

ينص قانون التعليم في الأردن على اعتبار التعليم حق للجميع. ويكون التعليم إلزامياً ومجّانياً في المرحلة الابتدائيّة والأساسيّة (من الصف الأول إلى الصف العاشر) ومجّاني فقط في الصفوف الثانويّة (وزارة التربية والتعليم، د.ت).

سادساً: نظام التعليم الإلزامي في جمهورية لبنان

يكفل الدستور في لبنان حق التعليم كونها أحد الدول التي وقعت على اتفاقيّة الطفل عام 1991م. وتشكّل مرحلة التعليم الأساسي المرحلة الإلزاميّة في النظام التعليمي (من 6-15 سنة) في لبنان وتتكون من مستويين؛ الابتدائي (من الصف الأول وحتى الصف السادس) والمتوسّط (من السابع وحتى الصف التاسع) .(Mehe, 2014)

إجراءات الدراسة

أولاً: منهج الدراسة

تهدف الدراسة الحاليّة إلى وضع تصوّر مقترح لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، حيث يهدف إلى وصف الظاهرة المراد دراستها من خلال المسح الشامل لفئة معينة كما هي دون تدخل وذلك لوضع الخطط المستقبليّة (القحطاني وآخرون، 2013).

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة بالمدينة المنورة والبالغ عددهم (27228) معلّم ومعلّمة منهم (8180) معلّم للمرحلة الابتدائيّة و(4804) معلّم للمرحلة المتوسّطة، و(9559) معلّمة للمرحلة الابتدائيّة و(4685) معلّمة للمرحلة المتوسّطة، وذلك وفق إحصاءات الإدارة العامّة للتعليم بمنطقة المدينة المنورة لعام 1442هـ.

تكونت عيّنة الدراسة من (384) معلّماً ومعلّمة، واختيرت بطريقة العيّنة العشوائية الطبقيّة من مجتمع البحث، وفقاً للمرحلة الابتدائيّة والمتوسّطة يمثّلون (1.4%) من المجتمع الأصلي للدراسة.

ثالثاً: أداة الدراسة وتقنينها

من خلال مراجعة الباحثة لأسئلة الدراسة وأهدافها، وحسب المنهجيّة العلميّة المتّبعة في المنهج الوصفي المسحي، قامت الباحثة بإعداد استبانة لدراسة واقع إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة، والمراحل الدراسيّة المناسبة لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة، والمتطلّبات الأساسيّة لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة، وذلك بالرجوع للأدب النظري المتعلّق بموضوع الدراسة الحاليّة .

وقد تضمنّت الاستبانة متغيّرات البيانات الأولية (الديمغرافية) الخاصة بأفراد عيّنة الدراسة وتشمل على: الجنس، والجنسيّة، والمرحلة، وعدد سنوات الخبرة. وصُممت الاستبانة وفقاً للخطوات التالية:

1- أداة الدراسة

تكوّنت الاستبانة في صورتها الأولية من ثلاثة محاور ينتمي إليها (25) عبارة، كما يوضح الجدول التالي.

جدول (1): توصيف الاستبانة في صورتها الأولية.

م	المحور	عدد العبارات	النسبة المئوية
1	واقع إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة.	**10**	**40%**
2	المراحل الدراسيّة المناسبة لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة.	**1**	**4%**
3	توفّر متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة.	**14**	**56%**
	العدد الكلّي للعبارات	**25**	**100.0%**

وتناول المحور الثاني على سؤال يتضمّن خمسة بدائل يختار منها المستجيب خيار واحد للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة والذي ينص على: " ما المراحل الدراسيّة المناسبة لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة"، حيث سوف يتم قياس الاستجابة على السؤال بأسلوب التكرارات والنسب المئوية، وقد كانت صياغة العبارة التي تجيب عن السؤال وبدائلها كما يلي:

أرى أن المراحل الدراسيّة المناسبة لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة.

□ منذ بداية مرحلة الطفولة المبكّرة (أقل من 6 سنوات).

□ توفير سنة واحدة على الأقل من التعليم الإلزامي من الطفولة المبكّرة (السنة الأخيرة **(KG)**3.

□إلزاميّة التعليم حتى نهاية المرحلة الابتدائيّة (6 سنوات وما فوق).

□ إلزاميّة التعليم حتى نهاية المرحلة المتوسّطة (12 سنة وما فوق).

□ إلزاميّة التعليم حتى نهاية المرحلة الثانويّة (15 وما فوق).

وقامت الباحثة بالخطوات التالية للتأكّد من صلاحية الأداة للتطبيق الميداني:

2- صدق الأداة

قامت الباحثة بالتحقق من صدق الاستبانة ويعني التأكّد من أنها سوف تقيس ما أُعدَّت لقياسه (العساف، 2004، 91)، وتم التأكّد من صدق الاستبانة من خلال الطريقتين الآتيتين:

1- صدق المحكمين: حيث عُرضت في صورتها الأولية على عدد (8) من المحكّمين المتخصّصين في مجال التربية وأصول التربية والسياسات التربوية، من حيث مناسبة الفقرات ووضوحها وسلامة الصياغة اللغوية وانتمائها للمجال. وقد تم الأخذ بوجهات نظرهم حول التعديلات والملاحظات التي أجريت على الاستبانة. وقد قامت الباحثة بإجراء التعديلات التي أشار بها المحكّمون، واحتفظت الاستبانة بنفس عدد المحاور والعبارات التي تكونت منها في صورتها الأولية ويبلغ عددها (25) عبارة.

2- صدق الاتساق الداخلي: بعد التأكّد من الصدق الظاهري للاستبانة وفقاً لنتائج التحكيم، قامت الباحثة بتطبيقها على عيّنة استطلاعيّة عشوائية قوامها (30) معلّمة ومعلّمة من خارج عيّنة البحث، وذلك من أجل التعرّف على مدى صدق الاتساق الداخلي للاستبانة ومدى ثباتها.

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة تم إدخال درجات العيّنة الاستطلاعيّة إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) ثم حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلّية للمحور الذي تنتمي إليه، ودرجة كل محور والدرجة الكلّية للأداة، كما يوضح ذلك الجداول المرقمة (2)، (3).

جدول(2): معاملات الارتباط بيرسون (Pearson) بين درجة كل عبارة والدرجة الكلّية للمحور الذي تنتمي إليه.

ن[1] = (30).

المحور	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
واقع إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة.	1	0.748[2]**	6	0.795**
	2	0.850**	7	0.637**
	3	0.873**	8	0.752**

[1] ن : تعني عدد أفراد العينة، وينطبق ذلك على الجداول اللاحقة.

[2] ** تعني دالة عند مستوى 0.01، وينطبق ذلك عَلَى الجداول اللاحقة.

المحور	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
	4	**0.839****	**9**	**0.721****
	5	**0.826****	**10**	**0.689****
توفّر متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة.	**1**	**0.821****	**8**	**0.742****
	2	**0.683****	**9**	**0.839****
	3	**0.682****	**10**	**0.784****
	4	**0.796****	**11**	**0.912****
	5	**0.829****	**12**	**0.676****
	6	**0.663****	**13**	**0.665****
	7	**0.660****	**14**	**0.689****

يتّضح من الجدول (2) أن جميع قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلّية للمحور الذي تنتمي إليه دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يشير إلى أن جميعها تشترك في قياس مفهوم واحد؛ ممّا يدل على الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة، وأن الاستبانة تتمتّع بالصدق البنائي وهي صالحة لأغراض البحث.

كما تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلّية للاستبانة، وجاءت النتائج كما يوضح الجدول التالي:

جدول(3): معاملات الارتباط بيرسون (Pearson) بين درجة كل محور والدرجة الكلّية للاستبانة.

م	المحور	عدد العبارات	معامل الارتباط
1	واقع إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة.	**10**	**0.741****
2	توفّر متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة.	**14**	**0.707****

يتّضح من الجدول (3) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلّية للاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01). ممّا يدل على الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة وعباراتها، وصلاحيتها للتطبيق.

3- ثبات الاستبانة:

لقياس ثبات الاستبانة استخدمت الباحثة معادلة ألفا كرونباخ (Cronbbach's Alpha) بالتطبيق على درجات العيّنة الاستطلاعيّة، وقد جاءت النتائج كما يوضح الجدول التالي:

جدول (4): ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha)

م	الأبعاد	عدد العبارات	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	معامل الثبات
1	واقع إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة.	**10**	**38.80**	**8.210**	**67.407**	**0.923**
2	توفّر متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة.	**14**	**50.87**	**10.919**	**119.223**	**0.937**
	الدرجة الكلّية	**24**	**89.67**	**13.984**	**195.540**	**0.900**

يتّضح من الجدول (4) أن الاستبانة يتمتّع بدرجة ثبات مرتفعة، وذلك من خلال قيم معامل الثبات (ألفا)، فقد بلغ معامل الثبات للدرجة الكلّية للاستبانة (0.90)، في حين بلغ معامل ثبات محور واقع إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة (**0.92**)، وبلغ معامل ثبات محور توفّر متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة (0,93)، وهي قيم مناسبة تشير إلى صلاحية الاستبانة لتحقيق أهداف البحث من خلال الإجابة عن أسئلتها، ممّا يؤدي إلى إمكانيّة الوثوق في النتائج التي يمكن أن تُسفر عنها عند تطبيقها.

رابعاً: إجراءات تطبيق الدراسة

بعد التأكّد من صدق الاستبانة، وحساب ثباتها، احتفظت بجميع العبارات التي تنتمي إليها، وبذلك أصبحت الاستبانة مكونةً في صورتها النهائيّة من (25) عبارة، وصالحة للتطبيق، ثم اتباع الآتي:

- تصميم الاستبانة الإلكترونيّة باستخدام تطبيق (Google Forms).
- الحصول على خطاب تسهيل المهمّة من عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة طيبة.
- تطبيق الاستبانة على عيّنة الدراسة من خلال نشر رابط الاستبانة في مجموعات التواصل الاجتماعيّة.
- تحميل الملف الإلكتروني للاستبانة بتنسيق اكسل (XLS)، وقد استجاب جميع أفراد عيّنة الدراسة البالغ عددهم (384)، وقد كانت جميع الاستجابات صالحة للتحليل.
- بعد اكتمال الاستبانات الإلكترونيّة تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة (SPSS)، واستخراج النتائج.

خامساً: الأساليب الإحصائيّة:

استخدمت الباحثة الأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات، والإجابة عن أسئلة البحث عن طريق برنامج التحليل الإحصائي(SPSS) ، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائيّة التالية:

التكرارات والنسب المئوية، معامل ارتباط بيرسون "ر" (Pearson Correlation Coefficient) ، معامل ألفا كرونباخ "Alpha Cronbach " ، المتوسط الحسابي الموزون "Weighted Mean" ، والانحراف المعياري . "Standard Deviation"

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

إجابة السؤال الأول:

ينص السؤال الأول على: "ما مدى موائمة نصوص إلزاميّة التعليم في الوثائق الدوليّة للمملكة العربيّة السعوديّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة؟". وللإجابة عن السؤال الأول تم حساب المتوسّطات الحسابيّة الموزونة، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة حول عبارات المحور الأول في الاستبانة، ثم ترتيب العبارات ترتيباً تنازلياً حسب أعلى قيم للمتوسّط الحسابي الموزون، وحسب أقل قيم للتشتّت والذي يمثّله الانحراف المعياري، وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول (5): المتوسّطات الحسابيّة لعيّنة الدراسة حول موائمة نصوص إلزاميّة التعليم في الوثائق الدوليّة للمملكة العربيّة السعوديّة (ن =384).

م	العبارة	التكرار	درجة الموافق					المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
		%	لا أوافق بشدّة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدّة				
1	يقدم التعليم في مراحله الأساسيّة بشكل مجّاني.	ت	1	2	5	43	333	4.84	0.48	كبيرة جداً	1
		%	0.3	0.5	1.3	11.2	86.7				
2	تحرص نصوص إلزاميّة التعليم على مبدأ المساواة في الوصول للتعليم الأساسي.	ت	5	11	98	-	270	4.65	0.60	كبيرة جداً	2
		%	1.3	2.9	25.5	-	70.3				
3	تتسم نصوص إلزاميّة التعليم بالوضوح لجميع أفراد المجتمع.	ت	32	34	40	89	189	3.96	1.31	كبيرة	8
		%	8.3	8.9	10.4	23.2	49.2				
4	توجد أنظمة تحد من تسرّب الطلبة في المرحلة الأساسيّة.	ت	27	75	33	92	157	3.72	1.35	كبيرة	10
		%	7.0	19.5	8.6	24.0	40.9				
5	يتاح التعليم الأساسي لكافّة الطلبة بغض النظر عن الوضع الاقتصادي للأسرة.	ت	1	14	26	82	261	4.53	0.80	كبيرة جداً	4
		%	0.3	3.6	6.8	21.4	68.0				

م	العبارة	التكرار	درجة الموافق					المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
		%	لا أوافق بشدّة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدّة				
6	يتاح التعليم الأساسي لكافّة الطلبة بغض النظر عن المستوى الثقافي للأسرة.	ت	1	13	26	76	268	4.55	0.79	كبيرة جداً	3
		%	0.3	3.4	6.8	19.8	69.8				
7	يلبي التعليم الأساسي الاحتياجات المختلفة للطلاب حسب الفئة العمريّة.	ت	4	39	46	117	178	4.11	1.04	كبيرة	6
		%	1.0	10.2	12.0	30.5	46.4				
8	يراعي التعليم الأساسي الفروق الفرديّة للطلبة.	ت	7	54	62	108	153	3.90	1.13	كبيرة	9
		%	1.8	14.1	16.1	28.1	39.8				
9	يقدم النظام التعليمي أنواع مختلفة من المساعدات الماديّة للطلبة.	ت	4	31	56	129	164	4,09	0,99	كبيرة	7
		%	1.0	8.0	14,6	33,6	42,7				
10	يقدم النظام التعليمي أنواع مختلفة من المساعدات المعنوية للطلبة.	ت	5	27	54	124	174	4.13	0.99	كبيرة	5
		%	1.3	7.0	14.1	32.3	45.3				
	المتوسّط الحسابي العام							4.25	0.66	كبيرة جداً	

يتّضح من الجدول (5) أن المتوسّطات الحسابيّة الموزونة لوجهات نظر أفراد عيّنة الدراسة حول مدى موائمة نصوص إلزاميّة التعليم في الوثائق الدوليّة بالمملكة العربيّة السعوديّة تراوحت بين (3.72- 4.84)، وقد بلغ المتوسّط الحسابي العام (4.25) من خمس نقاط في ضوء توزيع أطوال الفئات وفق التدرّج المستخدم في أداة الدراسة، وهذا يدل على أن أفراد عيّنة الدراسة يرون أن نصوص إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة للمعايير الدوليّة موائمة (بدرجة كبيرة جداً).

وممّا سبق يتّضح أن أكثر موائمة لنصوص إلزاميّة التعليم في الوثائق الدوليّة بالمملكة العربيّة السعوديّة تتمثّل في "تقديم التعليم في مراحله الأساسيّة بشكل مجّاني"، وأن أقل موائمة لنصوص إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة للمعايير الدوليّة تتمثّل في " وجود أنظمة تحد من تسرّب الطلبة في المرحلة الأساسيّة ".

وتتّفق الباحثة مع النتيجة التي توصّلت إليها الدراسة ألا وهي تقديم التعليم في مراحله الأساسيّة بشكل مجّاني، كما أن توصل أفراد عيّنة الدراسة إلى أن نصوص إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة موائمة بدرجة كبيرة للوثائق الدوليّة؛ ربما يعود إلى خبرتهم الطويلة في مجال التعليم؛ ممّا أتاح لهم فرصة الاطلاع على السياسة التعليميّة في المملكة العربيّة السعوديّة، واللوائح

والقوانين المنظّمة للعمليّة التعليميّة، خاصة وأن هذه النصوص مطبّقة فعلياً وتعد جزء من سياسة التعليم وتوجّهات الدول نحو التعليم وإلزاميّته.

تتّفق النتائج السابقة مع ما جاء من نتائج في دراسة العساف (2019) التي توصلت إلى أن الدستور الأردني كفل الحق في التعليم لجميع الأردنيين في حدود إمكانيات الدولة.

وتختلف النتائج السابقة مع ما جاء من نتائج في دراسة Etuk et al, (2018)،التي من أبرز نتائجها أنه لا يمكن جعل سياسة التعليم المجّاني والإلزامي قابلة للتحقيق. حيث توصلت الدراسة الحالية إلى أن نصوص إلزاميّة التعليم في الوثائق الدوليّة بالمملكة العربيّة السعوديّة موائمة (بدرجة كبيرة جداً).

إجابة السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على: "ما المراحل الدراسيّة المناسبة لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة ". وللإجابة عن السؤال الأول تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة حول العبارة التي تجيب عن السؤال في الاستبانة، ثم ترتيب العبارات ترتيباً تنازلياً حسب أعلى نسبة مئوية، وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول (6): إجابة أفراد عيّنة الدراسة حول المراحل الدراسيّة المناسبة لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة.

م	المرحلة المناسبة لإقرار إلزاميّة التعليم	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
1	منذ بداية مرحلة الطفولة المبكّرة (أقل من 6 سنوات).	**115**	**29.9%**	**2**
2	توفير سنة واحدة على الأقل من التعليم الإلزامي من الطفولة المبكّرة (السنة الأخيرة 3**KG**).	**48**	**12.5%**	**4**
3	إلزاميّة التعليم حتى نهاية المرحلة الابتدائيّة (6 سنوات وما فوق).	**57**	**14.8%**	**3**
4	إلزاميّة التعليم حتى نهاية المرحلة المتوسّطة (12 سنة وما فوق).	**23**	**6.1%**	**5**
5	إلزاميّة التعليم حتى نهاية المرحلة الثانويّة (15 وما فوق).	**141**	**36.7%**	**1**
	المجموع		**100.0%**	

يتّضح من الجدول (6) أن أكبر نسبة من أفراد عيّنة البحث يرون إلزاميّة التعليم حتى نهاية المرحلة الثانويّة (15 وما فوق)، إذ بلغت نسبتهم (36.7%) ويشكلون أكثر من ثلث أفراد عيّنة الدراسة، وأقل نسبة الذين يرون إلزاميّة التعليم حتى نهاية المرحلة المتوسّطة (12 سنة وما فوق)، إذ بلغت نسبتهم (6.1%).

ويمكن تفسير النتائج السابقة المتعلّقة باختيار أفراد عيّنة الدراسة إلزاميّة التعليم حتى نهاية المرحلة الثانويّة (15 وما فوق) بأن عدد كبير منهم من ذوي الخبرة الكبيرة والمتوسّطة في مجال التعليم؛ ممّا يمكنهم من التعرّف على المستوى المعرفي والمهاري الحقيقي لمخرجات التعليم في المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة. وهذا بدوره أدى إلى اختيارهم إلزاميّة التعليم حتى نهائيّة المرحلة الثانويّة والتي بنهايتها يمكن للطالب أن يتقن الحد الأدنى من المهارات الحياتية والمعارف التي تمكّنه من مقابلة متطلّبات العيش والحياة. كون المرحلة الثانويّة آخر مراحل التعليم الأساسي التي يمكن أن تُهيئ الطلبة لمستقبلهم التعليمي والعملي مثل التعليم المهني أو التقني/التطبيقي أو الجامعي أو الوظيفة.

وتتّفق النتائج السابقة مع ما جاء من نتائج في دراسة عون (2015م)، والتي من أبرز نتائجها: أن أقل مدة للإلزام في الدول العربيّة هي: (6) سنوات واعلى مدة هي (18) سنة، وأن أقل مدة للإلزام في دول العالم هي: (8) سنوات وأعلى مدة هي: (12) سنة.

كما تتّفق النتائج السابقة مع ما جاء من نتائج في دراسة أكباسلي وآخرون Akbasli et al. (2017) التعليم الإلزامي في البلدان يغطي في الغالب الفترة التي تلي مرحلة ما قبل المدرسة وقبل مستوى التعليم العالي.

إجابة السؤال الثالث:

ينص السؤال الأول على: "ما متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة بناء على الخبرات والتجارب الدوليّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة؟". وللإجابة عن السؤال الثالث تم حساب المتوسّطات الحسابيّة الموزونة، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عيّنة الدراسة حول عبارات المحور الثالث في الاستبانة، ثم ترتيب العبارات ترتيباً تنازلياً حسب أعلى قيم للمتوسّط الحسابي الموزون، وحسب أقل قيم للتشتّت والذي يمثّله الانحراف المعياري، وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول (7): المتوسّطات الحسابيّة لعيّنة الدراسة حول متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة بناء على الخبرات والتجارب الدوليّة (ن =384).

م	العبارة	التكرار	درجة الموافق					المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة				
1	توفّر قاعدة بيانات دقيقة عن أعداد الطلبة الملتحقين وغير الملتحقين بالمدارس حسب الفئة العمريّة.	ت	78	22	27	73	184	3.68	1.59	كبيرة	8
		%	20.3	5.7	7.0	19.0	47.9				
2	توفّر البيئة التعليميّة المناسبة لكافّة المراحل الإلزاميّة.	ت	43	50	37	78	176	3.77	1.43	كبيرة	5
		%	11.2	13.0	9.6	20.3	45.8				
3	توفّر وسائل النقل المدرسي بشكل مجّاني لكافّة الطلبة في المراحل الإلزاميّة.	ت	30	56	43	82	173	3.81	1.35	كبيرة	4
		%	7.8	14.6	11.2	21.4	45.1				
4	توافق المحتوى التعليمي مع المعايير الدوليّة.	ت	16	33	61	127	147	3.93	1.12	كبيرة	2
		%	4.2	8.6	15.9	33.1	38.3				
5	عقد دورات تدريبية متوافقة مع احتياجات المعلّم حسب المعايير الدوليّة لتغطية كافّة الجوانب.	ت	15	25	26	125	193	4.19	1.07	كبيرة	1
		%	3.9	6.5	6.8	32.6	50.3				
6	يوفر النظام التعليمي نظم مساءلة فاعلة للمدرسة في حال تسرّب الطلبة.	ت	27	86	41	99	131	3.58	1.34	كبيرة	12
		%	7.0	22.4	10.7	25.8	34.1				
7	يوفر النظام التعليمي آليات متابعة للطلبة في حالة التسرّب.	ت	27	75	48	92	142	3.64	1.34	كبيرة	9
		%	7.0	19.5	12.5	24.0	37.0				
8	يفرض النظام التعليمي إجراءات صارمة في حال عدم حرص أولياء الأمور على التحاق أبنائهم للمدارس.	ت	65	70	45	62	142	3.38	1.54	متوسّطة	14
		%	16.9	18.2	11.7	16.1	37.0				
9	يتسم النظام التعليمي بالمرونة في توفير الموارد المختلفة لتحقيق الإلزاميّة.	ت	35	65	50	103	131	3.60	1.35	كبيرة	10
		%	9.1	16.9	13.0	26.8	34.1				
10	النسبة والتناسب بين عدد الطلبة والمعلّمين ملائم.	ت	46	70	58	92	118	3.43	1.40	كبيرة	13
		%	12.0	18.2	15.1	24.0	30.7				
11	توفّر نظام إداري مؤهّل لضبط احتياجات المدرسة الإلزاميّة.	ت	33	66	37	101	147	3.68	1.36	كبيرة	7
		%	8.6	17.2	9.6	26.3	38.3				
12		ت	32	50	39	97	166	3.82	1.33	كبيرة	3

م	العبارة	التكرار	درجة الموافق					المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة				
	توفّر عدد كافي من المدارس لالتحاق الطلبة بالمراحل الإلزاميّة.	%	8.3	13.0	10.2	25.3	43.2				
13	توزيع المدارس جغرافياً على الأحياء السكنيّة ملائم لالتحاق الطلبة.	ت	33	60	41	103	147	3.71	1.34	كبيرة	6
		%	8.6	15.6	10.7	26.8	38.3				
14	تكامل مؤسسات المجتمع المختلفة في الحرص على توعيّة أفراد المجتمع بأهميّة إلزاميّة التعليم.	ت	70	37	23	99	155	3.60	1.53	كبيرة	11
		%	18.2	9.6	6.0	25.8	40.4				
	المتوسّط الحسابي العام							3.70	1.13	كبيرة	

يتّضح من الجدول (7) أن المتوسّطات الحسابيّة الموزونة لوجهات نظر أفراد عيّنة الدراسة حول متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة بناء على الخبرات والتجارب الدوليّة تراوحت بين (3.38- 4.19)، وقد بلغ المتوسّط الحسابي العام (3.70) من خمس نقاط في ضوء توزيع أطوال الفئات وفق التدرّج المستخدم في أداة الدراسة، وهذا يدل على أن أفراد عيّنة الدراسة يوافقون على متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة بناء على الخبرات والتجارب الدوليّة (بدرجة كبيرة).

وممّا سبق يتّضح أن أكثر متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة بناء على الخبرات والتجارب تتمثّل في "عقد دورات تدريبية متوافقة مع احتياجات المعلّم حسب المعايير الدوليّة لتغطية كافّة الجوانب"، وأن أقل متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة بناء على الخبرات والتجارب تتمثّل في "فرض النظام التعليمي إجراءات صارمة في حال عدم حرص أولياء الأمور على التحاق أبنائهم للمدارس".

وترى بالباحثة أن جميع متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة بناء على الخبرات والتجارب الدوليّة التي وردت في النتائج السابقة تمثّل أهميّة قصوى لإقرار إلزاميّة التعليم كونها تمثّل معايير قابلة للقياس ويمكن تحقيقها في التعليم السعودي، وترى ضرورة تكامل مؤسسات المجتمع المختلفة في الحرص على توعيّة أفراد المجتمع بأهميّة إلزاميّة التعليم؛ ممّا سوف يسهل إلزاميّة التعليم بعد أن يصبح ثقافة مجتمعيّة سائدة.

وتتّفق النتائج السابقة مع ما جاء من نتائج في دراسة رونجتشي Roungchai (2010)، والتي من أبرز نتائجها إلى أن من أسباب تنفيذ تشريعات التعليم الإلزامي معاقبة أولياء الأمور بغرامة أو بالسجن أو كلّيها إذا منعوا أطفالهم من الذهاب إلى المدرسة، حيث توصلت نتائج الدراسة الحالية على الموافقة بدرجة (متوسطة)على أن من متطلّبات إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة فرض النظام التعليمي إجراءات صارمة في حال عدم حرص أولياء الأمور على التحاق أبنائهم للمدارس.

وتمهيداً لبناء التصوّر المقترح لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة تم حساب المتوسّطات الحسابيّة العامّة، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عيّنة البحث حول محوري: واقع إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة، وتوفّر متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة، ثم ترتيب المحورين ترتيباً تنازلياً حسب أعلى قيم للمتوسّط الحسابي الموزون، وحسب أقل قيم للتشتّت والذي يمثّله الانحراف المعياري، وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول(8): المتوسّطات الحسابيّة العامّة لمحاور الاستبانة (ن=384).

المحاور	المتوسّط الموزون	الانحراف المعياري	الأهميّة النسبيّة	درجة الأهميّة	الترتيب
واقع إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة	**4.25**	**0.66**	**85%**	كبيرة جداً	**1**
توفّر متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة	**3.70**	**1.13**	**74%**	كبيرة	**2**
المتوسّط الحسابي العام	**3.98**	**0.84**	**79.6%**	كبيرة جداً	

يتّضح من الجدول (8) أن المتوسّط الحسابي لواقع إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة بلغ (4.25) بأهميّة نسبية (85%) وقد جاء في المرتبة الأولى، في حين بلغ المتوسّط الحسابي لتوفّر متطلّبات إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة (3.70) بأهميّة نسبية (74%) وقد جاء في المرتبة الثانية، وقد بلغ المتوسّط الحسابي العام للمحورين (3.98) من خمس نقاط في ضوء توزيع أطوال الفئات وفق التدرّج المستخدم في أداة الدراسة، وهذا يدل على أن أفراد عيّنة الدراسة يوافقون على إقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة (بدرجة كبيرة جداً) وبأهميّة نسبية تصل في مجملها إلى (79.6%).

التصوّر المقترح لإقرار إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة من وجهة نظر معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة

1- مرتكزات التصوّر المقترح:

اعتمدت الباحثة على مجموعة من المرتكزات الأساسيّة في وضع التصوّر المقترح أهمّها:

1- الدراسات النظريّة حيث أشارت الدراسات السابقة إلى أهميّة وضرورة إلزاميّة التعليم.

2- بناء على نتائج البحث الحالي من خلال استجابات من هم في الميدان من معلّمي المرحلتين الابتدائيّة والمتوسّطة على الاستبانة المقدّمة لهم.

2- أهداف التصوّر المقترح:

1- ضمان التحاق من هم في السن المطلوب بالمدرسة.

2- توفير بيئة تعليميّة محفزة بكل مكوناتها، لتمكّن الطلبة من الحصول على حقّهم في التعليم.

3- الاهتمام بفئات المجتمع المختلفة والمحرومة من التعليم.

4- توجيه التعليم لخدمة الأفراد والمجتمع بناء على الاحتياجات.

5- تحقيق التكامل بين المجال التعليمي والمجالات المختلفة في المجتمع لتحقيق الإلزاميّة.

3- التصوّر المقترح:

يتم تحقيق التصوّر المقترح من خلال اتباع الآليات التالية:

- التشريعات التنظيمية:
  - إنشاء هيئة أو وحدة مركّزية في وزارة التعليم للعناية بشؤون إلزاميّة التعليم.
  - تشكيل لجنة مختصّة للقيام بمهمّة رصد الأطفال المعنيين بالسن المطلوب للالتحاق بالمدرسة ووضع آلية لتسجيلهم في قواعد بيانات خاصة، والتواصل مع الأهالي لأقناعهم بإرسال أبنائهم للمدارس وفي حال الرفض إحالتهم للقانون.
  - ربط بيانات الأحوال المدنيّة مع الهيئة أو الوحدة المركّزية الخاصة بشؤون إلزاميّة التعليم لسهولة الحصول على المعلومات الكافية لمن هم في سن المطلوب للالتحاق بالمدرسة.
  - التعاقد مع المراكز التربويّة للبحوث في تنفيذ برامج بالطلبة غير الملتحقين بالمدارس لإعادة توجيههم.

- الأخذ بنتائج الأبحاث التربويّة المتعلّقة بالبدائل التمويلية المبتكرة لتحسين الخدمات المقدّمة في المدارس.
- إلزاميّة التعليم منذ بداية مرحلة الطفولة المبكّرة حتى نهاية المرحلة الثانويّة (15 وما فوق).
- المتابعة المستمرّة لإحصاءات السكان وعدد الملتحقين منهم من قبل اللجنة المختصة برصد الأطفال المعنيين بالسن المطلوب للالتحاق بالمدرسة.
- وضع ضوابط، كغرامة مالية على من يخل بهذا الحق ويمنع طفله من التحاقه بالتعليم أو عدم استمراريته.

- توفير الموارد المختلفة:

- دمج التقنيّة الحديثة وتطبيقاتها في عمليّة التعلّم، وفي الشؤون الإداريّة بالأخص من خلال مواكبة التطبيقات والبرامج الجديدة لتسهيل الأعمال الإداريّة.
- وضع خطط خاصة بتدريب معلّمي المناطق النائية في التقنيات الحديثة، وعمل زيارات ميدانيّة لهم للمدن.
- التركيز على الجانب النفسي للطلبة، بنشر ثقافة الإرشاد النفسي لمن يحتاجه، وتوفير أخصّائي نفسي في كل مدرسة.
- توفير حقول أو حدات نموذجيّة ملحقة بالمدارس بما يمكن من إجراء التدريبات العمليّة فيها كما هي موجودة في أرض الواقع.

- التكامل بين المجال التعليمي والمجالات الأخرى:

- توظيف التعليم في الأنشطة الاجتماعيّة والاقتصاديّة، من خلال عمل شراكات مع المؤسسات الإنتاجيّة والخدمية بتوظيف الطلبة في سوق العمل في الإجازات أو من خلال العمل التطوعي.
- وضع خطط إجرائيّة لإشراك مؤسسات المجتمع المحلي مع وزارة التعليم، لتحقيق إلزاميّة التعليم.
- التأكيد على إشراك وزارة الشئون البلدية والقروية للنظر في أبنية المدارس وما تمتلكه من تجهيزات أساسية من خلال زيادة مستوى مساهمتها في الشؤون المدرسيّة بمراقبة

سير العمل في المدارس وإعداد تقارير للجهات المختصة لضمان الوفاء بالاشتراطات التي وضعتها البلدية من حيث التصميم والبناء ومتطّلبات السلامة.

- إنشاء وحدة إعلامية تربويّة لتنفيذ برامج توعويّة إعلامية وإجراء محاضرات ولقاءات على أن يشارك فيها ممثلون عن الجهات المعنيّة لكلاً من صنّاع السياسات، ومنسوبي المدارس، وأولياء الأمور، والطلبة.

المراجع

أولاً: المراجع العربيّة

الأحمدي، فؤاد. (2021). نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربيّة المتّحدة: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة كلّية التربية،34(8)،463.-437

إسماعيل، محمد. (2011). تطوير التعليم الأساسي كمدخل لإصلاح التعليم العربي. العربي للنشر والتوزيع القاهرة.

الألمعي، علي. (2009م). سياسة التعليم في المملكة العربيّة السعوديّة بين الأصالة والمعاصرة. الدار العربيّة للعلوم ناشرون.

البالومي، عبد العزيز. (2004). اتجاهات حديثة في سياسة التعليم. مكتبة بدر الفاسي.

جريدة الرياض. (2021, يناير 20). النيابة العامّة تؤكد على حق الأطفال في التعليم عن بعد . https://www.alriyadh.com/1865055

حسين، سلامة. (2006). الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم. دار الوفاء.

حسين، منصور، ويوسف، يوسف. (1988). التعليم الأساسي، مفاهيمه، مبادئه وتطبيقاته. مكتبة غريب.

الدخيل، عزام. (2015). تعلومهم نظره في تعليم الدول العشر الأوائل في مجال التعليم عبر تعليميهم الأساسي(ط4). الدار العربيّة للعلوم ناشرون.

شعلان، محمد. (1981). اتجاهات في أصول التدريس بمدرسة التعليم الأساسي. دار الفكر العربي.

عبده، آمال. (2013). صعوبات تحقيق الإلزام في التعليم الأساسي في المناطق العشوائية" دراسة ميدانيّة على محافظة الغربية" [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلّية التربية بطنطا.

العساف، شذى. (2019). إلزاميّة التعليم بين التشريع الأردني والمعايير الدوليّة. مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 25(1)،279.-241

العساف، صالح حمد (2004). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. شركة العبيكان للطباعة والنشر.

عون، وفاء. (2015). تصوّر مقترح لتطوير سياسة إلزاميّة التعليم بالمملكة العربيّة السعوديّة في ضوء تجارب بعض دول العالم المتقدّم والعالم الثالث: دراسة تحليلية مقارنة. المجلة العربيّة للدراسات التربويّة والاجتماعيّة،.164-145, (6)

فضل، عبد الله. (1995). دراسة مقارنة للتعليم الإلزامي في كل من الجماهير الليبية والجمهورية التونسيّة والمملكة المغربية. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة عين شمس، كلّية التربية، القاهرة.

القحطاني، سالم، العامري، أحمد، آل مذهب، معدي، والعمر، بدر. (2013). منهج البحث في العلوم السلوكية (ط4). مكتبة الملك فهد الوطنية.

اللجنة المعنيّة بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة. (1999). التعليق العام رقم 11 خطط العمل من أجل التعليم الابتدائي (المادة 14). http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-gc11.html

منظّمة الأمم المتّحدة. (1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. https://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf

نصار، موسى. (2006). استراتيجيّة تعليم الكبار. دار أسامة المشرق الثقافي.

وزارة التربية والتعليم. (د.ت). نظام التعليم في الأردن. مسترجع بتاريخ فبراير 23, 2021. من موقع https://www.moe.gov.jo/ar/node/15782

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Akbasli, S., Sahin, M.& Yilmaz, S. (2017). Struggle with School Absenteeism in Compulsory Education: Different Country Approaches and Policies. *Universal Journal of Educational Research*, 5(11),2107-2115.

Diffey,L. & Steffes,S. (2017,october). Age Requirements for Free and Compulsory Education. 50-State Review. *Education Commission of theStates.*https://eric.ed.gov/?q=age+requirements+for+free+and+compulsory+education+&id=ED577460

Edo, M., Marchionni ,M., & Garganta, S. (2017). Compulsory education laws or incentives from CCT programs? Explaining the rise in ،secondary school attendance rate in Argentina. *Multilingual Journal* 25(76)1-2. file:///C:/Users/huawel/Downloads/2596-12702-3-PB.pdf

Etuk, S., Agbasi, O.& Robert, U. (2018). Spatial Distribution of Government Primary and Secondary Schools and the Free and Compulsory Education Policy in Akwa Ibom State, Nigeria , *Journal on School Educational Technology*,13(4),10-19.

European Commission. (2019). Compulsory Education in Europe-2018/19. Luxembourg, Publications Office of the European Union. https://eacea.ec.europa.eu/national-policies/eurydice/sites/default/files/compulsory_education_2018_19.pdf

Harmon, C. (2017). How effective is compulsory schooling as a policy instrument?. *IZA world of Labor*. https://wol.iza.org/articles/how-effective-is-compulsory-schooling-as-a-policy-instrument/long

Jin,Y., &Zhang, H. (2008). Research on the Costs of Running Compulsory Education Standards: Comparison of Compulsory Education Internationally. *International Education studies,*1(3).108-111.

Meehan, T. (2014). *Compulsory Education law Reform in Pennsylvania: Redefining Compulsory school age in Pennsylvania* (Publication No. 3690826.) [Doctoral dissertation, University of Pittsburgh]. ProQuest Dissertations and Theses Global.

Mehe. (2014). *Situation Analysis of Education in Lebanon.* Lebanon: MEHE Lebanon . http://download.ei-ie.org/Docs/WebDepot/EI-FES_Report_Lebanon.pdf

Rayou, P. & Zanten, V. (2015). *Les 100 mots de l' education*. Presse Universitaires de France.

Roungchai, C. (2010). *Embracing Compulsory Education: the case of study* [Unpublished Master thesis]. Loyola University Chicago.

UNESCO. (2015). *Inchon Declaration Education* https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245656